

يقول معلقا على نص الزجاجي في باب الإسم: «أما قوله [الزجاجي] بأن الاسم ينفرد بقبول الجر، والتنوين ودخول الألف واللام عليه وبصلوحيته لأن يكون موصوفا ومصغرا ومنادى - وهذه علامات شكلية في غالبها - فقد عورض بها أيضا. ذلك أن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء وهي لا تصغر، ولا تنون، ولا توصف نحو (من، وما، وجير، وأمين الله)، وأن هناك مما اعتبرت أسماء لا تدخلها الألف واللام ولا توصف كأسماء الإشارة والمضمرات، وأسماء الأفعال، فلا بد من إخراجها عن طائفة الأسماء ليصح قول الزجاجي وغيره ممن شاركوه هذا الرأي»¹.

وإن سلم لنا القارئ بأن الجر والوصف، وحرف النداء ولام التعريف والتنوين والتصغير أيضا كلها وحدات لغوية تأتلف مع الاسم - هو ما يسميه علامات شكلية - قلنا مع الساقى وتمام حسان إن العلامات الشكلية لا تكفي لإقامة أقسام جامعة مانعة، وبررنا من جديد مراعاة اعتبار المعنى.

13.5 - ضرورة تكميل المبدئين السابقين بمبدأ ثالث يضمن حدودا جامعة مانعة لأقسام الكلام

ولما كنا استبعدنا إمكانية تعريف أقسام الكلام بمعناها لمناقضة ذلك لمنطلقات عملنا وجب علينا، تكميل مبدأ تجانس ائتلاف الوحدات، بمبدأ آخر يضمن تعريف الأقسام التي نريدها تعريفا جامعا مانعا ويكون منسجما هو أيضا مع منطلقاتنا النظرية.

سننطلق في بحثنا عن هذا المبدأ المكمل لمبدأ تجانس إمكانيات التوليف بين الوحدات، من أمر لاحظناه عند تمام حسان وفاضل الساقى خاصة لأنه استقرأ نصوص التراث.

فقد لفت نظرنا عندهما أنهما أغفلا الاستدلال في باب الاسم ببعض المواطن التي بدت لنا من أقوى الحجج من منظورهما على إبراز "اضطراب

1 المرجع نفسه.